الدكتور مصطفى بونجة
محام بهيئة المحامين بطنجة وأستاذ زائر
رئيس المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال
مدير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي

الدليل العملي للتحكيم الداخلي

في المواد التجارية والمدنية والإدارية

دراسة عملية للقانون 95.17 في ضوء العمل القضائي

التحكيم باعتباره قضاء خاصا - محددات التحكيم في التشريع المغربي - اتفاق التحكيم و استقلاله وآثاره - التحكيم في المادة الإدارية - انتقال وامتداد اتفاق التحكيم - الوضع القانوني للهيئة التحكيمية - تشكيل الهيئة التحكيمية - تجريح وعزل وإنهاء مهمة الهيئة التحكيمية - حقوق المحكم و التزاماته - مرتكزات و قواعد المحاكمة التحكيمية - النظام الإجرائي للمحاكمة التحكيمية - صدور الحكم التحكيمي و تحديد بياناته - آثار صدور الحكم التحكيمي - الطعن في الحكم التحكيمي - القوة التنفيذية للحكم التحكيمي - النظام الإجرائي لتذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية.

COPY

الملاحق:

- القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية
- مرسوم بتحديد كيفيات مسك قائمة المحكمين وشروط التسجيل فيها والتشطيب منها.
- القانون رقم 08.05 القاضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية.
- مقتضيات التحكيم بقانون المسطرة المدنية لسنة 1974.
- نموذج شرط التحكيم
- نموذج عقد التحكيم
- نموذج قبول المهمة التحكيمية
- نموذج امراجرائي بتحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم.
- نموذج عقد المهمة التحكيمية
- نموذج قرارمستقل بتحديد اتعاب الهيئة التحكيمية
- نموذج حكم تحكيمي بات في الموضوع

الطبعة الأولى
2026

DAR AL AFAK

الفهرس :

مقدمة 5
فصل تمهيدي 7
الفرع الأول : التحكيم باعتباره قضاء خاصا 7
المبحث الأول : التحكيم وعلاقته بالوسائل الودية لحل النزاعات 7
المطلب الأول : الطبيعة القضائية الخاصة للتحكيم 7
المطلب الثاني : التحكيم والوسائل الودية لحل النزاعات 9
المبحث الثاني : التحكيم بين المزايا والعيوب 10
المطلب الأول : دوافع اختيار التحكيم 10
المطلب الثاني : نقائص التحكيم 12
الفرع الثاني : محددات التحكيم في التشريع المغربي 15
المبحث الأول : نشأة التحكيم في التشريع المغربي 15
المطلب الاول : ضعف تنظيم التحكيم بموجب قانون 1913 و1974 ... 15
المطلب الثاني : التنظيم الحديث للتحكيم بموجب القانون 08.05 و95.17 16
المبحث الثاني : محددات تطبيق القانون 95.17 18
المطلب الأول : تطبيق القانون 95.17 من حيث الموضوع 19

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : تطبيق القانون 95.17 من حيث الزمان 20
الفصل الأول : اتفاق التحكيم 25
الفرع الأول : اتفاق التحكيم واستقلاله 26
المبحث الاول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم وصوره 26
المطلب الأول : النطاق الموضوعي لاتفاق التحكيم 26
المطلب الثاني : صور اتفاق التحكيم 27
المبحث الثاني : استقلال اتفاق التحكيم 28
المطلب الأول : أهمية مبدأ استقلال شرط التحكيم 28
المطلب الثاني : استقلال شرط التحكيم وفقا للمادة 8 من القانون 95.17 29
الفرع الثاني : شروط اتفاق التحكيم 31
المبحث الأول : الشروط الموضوعية لاتفاق التحكيم 31
المطلب الأول : من حيث الأشخاص 31
المطلب الثاني : من حيث الموضوع 32
المبحث الثاني : الشروط الشكلية لاتفاق التحكيم 33
المطلب الأول : شرط الكتابة 33
المطلب الثاني : الشروط الشكلية الخاصة حسب صورة اتفاق التحكيم 39
الفقرة الأولى : الشروط الشكلية الخاصة بعقد التحكيم 39

الفقرة الثانية : الشروط الشكلية الخاصة بشرط التحكيم 42
الفقرة الثالثة : الشروط الشكلية الخاصة بشرط التحكيم بالإحالة 42
الفرع الثالث : التحكيم في المادة الإدارية 44
المبحث الأول : التحكيم في النزاعات المالية الناتجة عن القرارات الادارية وفي عقود الدولة والجماعات الترابية 45
المطلب الأول : التحكيم في النزاعات المالية الناتجة عن القرارات الادارية 45
المطلب الثاني : التحكيم في العقود الادارية وعقود الادارة للدولة والجماعات الترابية 46
المبحث الثاني : التحكيم في منازعات المقاولات العمومية والمؤسسات والمنشآت العامة 47
المطلب الأول : التحكيم في منازعات المقاولات العمومية والمنشآت العامة 47
المطلب الثاني : التحكيم في منازعات المؤسسات العمومية 48
الفرع الرابع : انتقال وامتداد اتفاق التحكيم 49
المبحث الأول : انتقال اتفاق التحكيم 49
المطلب الأول : انتقال اتفاق التحكيم الى الخلف الخاص والخلف العام 49
المطلب الثاني : انتقال اتفاق التحكيم وفقا لأحكام انتقال الالتزام 51
المبحث الثاني : امتداد اتفاق التحكيم 51

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول : حظر امتداد اتفاق التحكيم من حيث الأشخاص 52
المطلب الثاني : امتداد اتفاق التحكيم في حالة مجموعة العقود 54
الفرع الخامس : اثار اتفاق التحكيم 56
المبحث الأول : الأثر الايجابي والسلبي لاتفاق التحكيم 56
المطلب الاول : الأثر الايجابي لاتفاق التحكيم 56
المطلب الثاني : الأثر السلبي لاتفاق التحكيم 57
المبحث الثاني : النظام الاجرائي للدفع باتفاق التحكيم 57
المطلب الأول :ميعاد الدفع باتفاق التحكيم 58
المطلب الثاني : خصوصية حكم المحكمة البات في الدفع باتفاق التحكيم 59
المبحث الثالث : استمرار اختصاص قاضي المستعجلات بالرغم من وجود اتفاق التحكيم 60
المطلب الأول : اختصاص قاضي الأمور المستعجلة للبت في طلب اتخاذ أي إجراء وقتي أو تحفظي 60
المطلب الثاني : عدم تعارض ازدواجية الاختصاص للبت في طلب اتخاذ أي إجراء وقتي أو تحفظي 61
الفصل الثاني: الهيئة التحكيمية 63
الفرع الأول : الوضع القانوني للهيئة التحكيمية 64

المبحث الأول : مهمة التحكيم بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي 64
المطلب الأول : التحكيم باعتباره مهمة وليس مهنة 64
المطلب الثاني : المميز بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي 64
الفقرة الأولى : التحكيم الخاص 64
الفقرة الثانية : التحكيم المؤسسي 66
المبحث الثاني : الشروط الذاتية للمحكم 67
المطلب الاول : تمتع المحكم بالأهلية والحد الأدنى من الخبرة والكفاءة العلمية 67
المطلب الثاني : عدم سبق صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ضد المحكم بالإدانة 68
المبحث الثالث : التسجيل بقائمة المحكمين 68
المطلب الأول : قائمة المحكمين وفقا لمقتضيات المادة 12 من القانون والنص التنظيمي 69
المطلب الثاني : نزع الصيغة الإلزامية للتسجيل بقائمة المحكمين 70
الفرع الثاني : تشكيل الهيئة التحكيمية 72
المبحث الأول : الأولوية لاتفاق الأطراف مع وجوب احترام قاعدة الوترية 72
المطلب الأول : تعيين الأطراف للهيئة التحكيمية 72

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : تعيين الأطراف للمحكم الجديد 73
المطلب الثالث : تكميل تشكيل الهيئة من قبل الأطراف 73
المبحث الثاني : التعيين القضائي للهيئة التحكيمية 73
المطلب الأول : حالات التدخل القضائي 74
المطلب الثاني : نهائية الأمر القضائي بتعيين الهيئة التحكيمية وتذليل صعوبة تشكيلها 76
الفقرة الأولى : نهائية الأمر القضائي بتعيين الهيئة التحكيمية 76
الفقرة الثانية : نهائية الأمر القضائي بتذليل صعوبة تشكيل الهيئة التحكيمية 76
الفرع الثالث : تجريح الهيئة التحكيمية 78
المبحث الأول : حالات تجريح المحكم والحالات المستثناة 78
المطلب الأول : حالات تجريح المحكم 78
المطلب الثاني : الحالات المستثناة 80
المبحث الثاني : مسطرة تجريح المحكم 81
المطلب الأول : موجبات التدخل القضائي في التجريح 81
المطلب الثاني : الأثر القانوني للحكم القاضي بتجريح المحكم 82
الفرع الرابع : انهاء مهمة المحكم وعزله 83
المبحث الأول : انهاء مهمة المحكم 83
المطلب الأول : حالات انهاء مهمة المحكم 83

المطلب الثاني : مسطرة انهاء مهمة المحكم 83
المبحث الثاني : عزل المحكم 84
المطلب الأول : مسطرة عزل المحكم 84
المطلب الثاني : الاثار المشتركة بين تقديم طلب التجريح والعزل والانهاء 84
الفرع الخامس: حقوق المحكم والتزاماته 85
المبحث الأول : حق المحكم في الحصول على الأتعاب 85
المطلب الأول : عقد المحكم 86
المطلب الثاني : التحديد الرضائي لأتعاب الهيئة التحكيمية 88
المطلب الثالث : القرار المستقل المتعلق بتحديد أتعاب المحكمين والطعن فيه 89
المبحث الثاني : التزامات الهيئة التحكيمية ومسؤوليتها 91
المطلب الأول : المسؤولية المدنية للمحكم 91
الفقرة الأولى : المسؤولية المدنية للمحكم وفقا المادة 30 من القانون 95.17 92
الفقرة الثانية : وجوب تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي 93
الفقرة الثالثة : وجوب مساهمة المحكم في كل أشغال وعمليات التحكيم 94

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الرابعة : وجوب اصدار حكم تفسيري أو تصحيحي 94
المطلب الثاني : المسؤولية الجنائية للمحكم 95
المطلب الثالث : التأسيس للمسؤولية التأديبية للمحكم 96
الفصل الثالث : المحاكمة التحكيمية 97
الفرع الأول : مرتكزات وقواعد المحاكمة التحكيمية 98
المبحث الأول : قاعدة المساواة بين الأطراف واحترام حقوق الدفاع وامتداداته 98
المطلب الأول : قاعدة المساواة بين الأطراف 98
المطلب الثاني : قاعدة احترام حقوق الدفاع ومبدأ التواجهية 99
المطلب الثالث : حق الأطراف في تسلم نسخة من محاضر الجلسات 100
المطلب الرابع : قاعدة السرية 101
المبحث الثاني : خصوصية المحاكمة التحكيمية 102
المطلب الأول : مبدأ عدم التناقض 102
المطلب الثاني : خصوصية الاثبات في الدعوى التحكيمية 103
المبحث الثالث : تحكم الزمن في المحاكمة التحكيمية 103
المطلب الاول : بداية أجل إجراءات التحكيم 104
المطلب الثاني : وقف أجل التحكيم 105
المطلب الثالث : نهاية أجل إجراءات التحكيم 106

الفرع الثاني : ضبط الهيئة التحكيمية لإجراءات التحكيم 108
المبحث الأول : تحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم 108
المطلب الأول : التحديد الاتفاقي للقانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم 108
المطلب الثاني : تحديد الهيئة التحكيمية للقانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم 109
المبحث الثاني : تحديد مكان التحكيم 110
المطلب الاول : أهمية تحديد مكان التحكيم 111
المطلب الثاني : تحديد مكان التحكيم بين اتفاق الأطراف والهيئة التحكيمية 111
المبحث الثالث : تحديد لغة التحكيم وترجمة الوثائق 112
المطلب الأول : لغة التحكيم وترجمة الوثائق 112
المطلب الثاني : امكانية إصدار الأحكام التحكيمية والقرارات والأوامر باللغة العربية 112
الفرع الثالث : وجوب اصدار الهيئة التحكيمية لأمر بات في صحة وحدود اختصاصها 113
المبحث الأول : اصدار الهيئة التحكيمية لأمر بات في صحة وحدود اختصاصها 113
المطلب الأول : من التخيير الى الوجوب 113

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : مبررات الانتقال من التخيير الى الوجوب 114
المبحث الثاني : النظام الاجرائي للطعن في الامر البات في صحة وحدود الاختصاص 115
المطلب الأول : تحديد الجهة القضائية المختصة واجال الطعن 115
المطلب الثاني : اثار الأمر الصادر عن رئيس المحكمة المختصة 115
الفرع الرابع : النظام الاجرائي للمحاكمة التحكيمية 117
المبحث الاول : الطلبات الاصلية والطلبات المضادة وانعقاد الجلسات 117
المطلب الاول : تقديم طالب التحكيم لمقال التحكيم 117
المطلب الثاني : المذكرة الجوابية والطلبات المضادة 118
المطلب الثالث : تعديل الطلبات أو أوجه الدفاع 118
المطلب الرابع : جلسة المرافعة 119
المبحث الثاني : اجراءات تحقيق الدعوى والتدابير التحفظية وأثر الطعن بالزور 120
المطلب الأول : إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية 121
المطلب الثاني : التدابير التحفظية والمؤقتة 123
المطلب الثالث : الطعن بالزور ووقف إجراءات التحكيم 123
الفرع الخامس : القانون المطبق على موضوع النزاع التحكيمي 125

المبحث الأول : تطبيق الهيئة القضائية للقواعد القانونية على موضوع النزاع 125
المطلب الأول : تطبيق القواعد القانونية المتفق عليها من قبل الأطراف 125
المطلب الثاني : سلطة الهيئة التحكيمية في تطبيق القواعد القانونية على موضوع النزاع 126
المبحث الثاني : تطبيق الهيئة القضائية لقواعد العدالة والانصاف 127
المطلب الأول : مفهوم تفويض الهيئة التحكيمية صفة وسيط بالتراضي 127
المطلب الثاني : اثار تفويض الهيئة التحكيمية صفة وسيط بالتراضي .. 128
الفرع السادس : حجز القضية للمداولة وانهاء مسطرة التحكيم 129
المبحث الأول : حجز القضية للمداولة 129
المطلب الأول : مفهوم المداولة وشروطها 129
المطلب الثاني : اثار حجز القضية للمداولة 129
المبحث الثاني : انهاء مسطرة التحكيم 130
المطلب الأول : حالة اتفاق الأطراف على حل النزاع وديا بينهما 131
المطلب الثاني : حالة عدم جدوى استمرار مسطرة التحكيم 131
المطلب الثالث : التمييز بين اثار الحالتين 131
الفصل الرابع : الحكم التحكيمي 133

DAR AL AFAK
COPY

الفرع الأول : صدور الحكم التحكيمي وتحديد بياناته 133
المبحث الأول: محددات صدور الحكم التحكيمي 133
المطلب الأول : تعريف الحكم التحكيمي 133
المطلب الثاني : شروط صدور الحكم التحكيمي 134
المبحث الثاني: بيانات الحكم التحكيمي 134
المطلب الأول : البيانات الإلزامية للحكم التحكيمي 135
المطلب الثاني : تعليل الحكم التحكيمي 135
الفقرة الأولى : حالة اتفاق الأطراف على عدم وجوب تعليل حكم التحكيم 138
الفقرة الثانية : حالة اتفاق الأطراف على حل النزاع وديا بينهما 138
المطلب الثالث : البيانات الاختيارية للحكم التحكيمي 139
الفرع الثاني : اثار صدور الحكم التحكيمي 141
المبحث الأول : حجية الحكم التحكيمي 141
المطلب الأول : مفهوم حجية الحكم التحكيمي 141
المطلب الثاني : اثار حجية الحكم التحكيمي 142
المبحث الثاني : تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي وايداعه 143
المطلب الاول : تسليم الأطراف نسخة من الحكم التحكيمي 143
المطلب الثاني : إيداع الحكم التحكيمي 143

المبحث الثالث : استنفاذ ولاية المحكم والاستثناءات الواردة على ذلك 144
المطلب الأول : استنفاذ ولاية المحكم 144
المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة على مبدأ استنفاذ ولاية المحكم 145
الفقرة الأولى : اصلاح الأخطاء المادية وتفسير الحكم التحكيمي من طرف الهيئة التحكيمية 145
الفقرة الثانية : اصدار الحكم التحكيمي التكميلي 146
الفقرة الثالثة : التدخل القضائي لاصلاح الأخطاء المادية وتفسير الحكم التحكيمي 146
الفقرة الرابعة : اثار صدور الحكم التحكيمي التصحيحي واثار تقديم طلبات التصحيح 148
الفصل الخامس : الطعن في الحكم التحكيمي 151
الفرع الأول : الطعن بإعادة النظر والطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي 152
المبحث الأول: الطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي 152
المطلب الأول : الشروط الخاصة والعامة للطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي 152
المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة للنظر في الطعن بإعادة النظر 157

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني : الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 159
المطلب الأول : شروط الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي 159
المطلب الثاني : الجهة القضائية المختصة للنظر في تعرض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم التحكيمي 161
الفرع الثاني : الطعن ببطلان حكم التحكيم 162
المبحث الأول : النظام الاجرائي لدعوى بطلان حكم التحكيم 162
المطلب الأول: الجهة القضائية المختصة بالنظر في الطعن ببطلان الحكم التحكيمي 162
المطلب الثاني : اجال تقديم الطعن ببطلان الحكم التحكيمي 163
المبحث الثاني : الأسباب الحصرية للطعن ببطلان حكم التحكيم 163
المطلب الأول : الأسباب المخول للأطراف اثارتها عند الطعن ببطلان الحكم التحكيمي 165
المطلب الثاني : الأسباب التي يمكن أن تثيرها المحكمة تلقائيا 172
المبحث الثالث : اثار صدور الحكم عن محكمة الاستئناف المختصة 172
المطلب الأول : في حالة ابطال الحكم التحكيمي 173
المطلب الثاني : في حالة رفض دعوى البطلان أو عدم قبولها 174
المطلب الثالث : الأمر التلقائي بتنفيذ الحكم التحكيمي 174

المطلب الرابع : الحكم بالتعويض عن الضرر 174
الفصل السادس: تنفيذ الحكم التحكيمي 177
الفرع الأول : القوة التنفيذية للحكم التحكيمي 177
المبحث الأول : التمييز بين حجية الحكم التحكيمي وقوته التنفيذية 177
المطلب الأول: حجية الحكم التحكيمي وقوته التنفيذية بين القانون 08.05 والقانون 95.17 177
المطلب الثاني : التمييز من حيث الحجية والقوة التنفيذية بين الحكم القضائي والحكم التحكيمي 178
المبحث الثاني : تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل 180
المطلب الأول : التمييز النظري بين تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل 180
المطلب الثاني : صعوبة تفعيل التمييز بين تنفيذ الحكم التحكيمي والحكم التحكيمي المشمول بالنفاذ المعجل 180
الفرع الثاني : النظام الاجرائي لتذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية 181
المبحث الأول : ميعاد تقديم طلب التذييل وارتباطه بسبق الإيداع 181
المطلب الأول : ميعاد تقديم طلب تذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية 182

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : ارتباط طلب تذييل الحكم التحكيمي بالصيغة التنفيذية بسبق ايداعه 182
المبحث الثاني : الجهة القضائية المختصة بالبت في طلب تذييل الحكم التحكيمي 183
المطلب الاول : من حيث الاختصاص المحلي 183
المطلب الثاني : من حيث الاختصاص النوعي 185
الفقرة الأولى : انعقاد الاختصاص لرئيس المحكمة الابتدائية التجارية أو لرئيس المحكمة الابتدائية 185
الفقرة الثانية : انعقاد اختصاص رئيس المحكمة الإدارية بناء على المعيار العضوي 185
المطلب الثالث : الأمر التلقائي بتنفيذ الحكم التحكيمي من قبل محكمة الاستئناف المختصة 187
المبحث الثالث : الطعون المنصبة على الأمر القضائي بمنح الصيغة التنفيذية 189
المطلب الأول : بالنسبة للأمر القاضي بمنح الصيغة التنفيذية 189
المطلب الثاني : بالنسبة للأمر الرافض لمنح الصيغة التنفيذية 190
الملاحق 191
ملحق النماذج 193
نموذج شرط التحكيم 193
نموذج عقد التحكيم 195

نموذج محضر قبول المهمة التحكيمية 199
نموذج أمر اجرائي بتحديد القانون المطبق على إجراءات مسطرة التحكيم 203
نموذج عقد المهمة التحكيمية 215
نموذج قرار مستقل بتحديد أتعاب الهيئة التحكيمية 228
نموذج حكم تحكيمي بات في الموضوع 232
ملحق القوانين 239
القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية 241
مرسوم بتحديد كيفيات مسك قائمة المحكمين وشروط التسجيل فيها والتشطيب منها 285
القانون رقم 08.05 القاضي بنسخ وتعويض الباب الثامن بالقسم الخامس من قانون المسطرة المدنية 291
مقتضيات التحكيم بقانون المسطرة المدنية لسنة 1974 326
الفهرس 335

DAR AL AFAK
COPY

هذا الكتاب

إن هذا الكتاب، هو في حقيقته وسيلة عمل مساعدة للممارسين والمتعاملين مع قضاء التحكيم. فهو محصلة سنين طويلة من الممارسة العملية للتحكيم، والدراسة، والتدريس لمادة التحكيم على مستوى أسلاك الماستر بكليات الحقوق، وكذلك لتأطيرنا للعديد من الدورات والورشات التكوينية في مادة التحكيم وطنيا.

ولقد حاولنا من خلال هذا الكتاب، تقديم مرجع عملي للتحكيم الداخلي في المواد التجارية والمدنية والإدارية، وفقا للقانون 95.17، وفي ضوء العمل القضائي، غير أننا حاولنا أن يكون هذا الكتاب دراسة مركزة، قريبة الى الممارسة العملية، منها الى التعاطي النظري مع التحكيم، وهو الشيء الذي يفسر الأحجام عن ادراج الكثير من الاحالات، والإحجام عن التعاطي مع العديد من المناقشات والخلافات النظرية، إلا ما اقتضته الضرورة.

ولقد جاءت هذه الدراسة من خلال ستة فصول، وهي الفصول التي تناولنا فيها جميع مراحل ومحطات التحكيم الداخلي في التشريع المغربي، غير أننا قبل ذلك خصصنا فصلا تمهيديا من هذا الكتاب للوقوف على تحديد المفاهيم، وإبراز التحكيم باعتباره قضاء خاصا، وكذلك لتحديد محددات التحكيم في التشريع المغربي.

وزيادة على ماتضمنه هذا الكتاب من دراسة لجميع مراحل ومحطات التحكيم الداخلي في التشريع المغربي، فانه جاء متضمنا للنصوص القانونية المرتبطة بمضمونه، كما أنه جاء متضمنا لمجموعة من النماذج العملية لقضاء التحكيم، وذلك كله تنزيلا للغاية من هذا الكتاب.

والله ولي التوفيق

المؤلف

مطبعة الأمنية الرباط - 2026

9 789920 872409

180 درهماً

DAR AL AFAK
COPY